وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

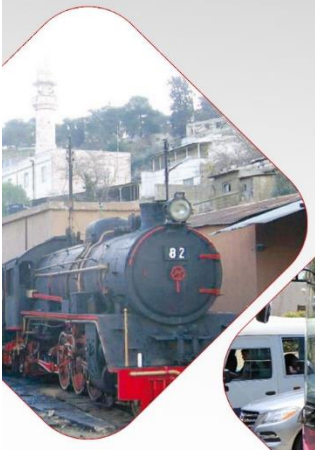

التاريخ

الخميس 2025/5/22

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.الملك يتسلم التقارير السنوية لأعمال السلطة القضائية والمحاكم الشرعية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024	4	خبر صحفي
2.خبراء: التقرير السنوي لهيئة النزاهة يعكس الاهتمام الملكي في الحفاظ على المال العام	6+5	خبر صحفي
3.رئيس الوزراء يدشن مشروع التوسع الجنوبي لشركة البوتاس العربية الذي يعد واحدا من أكبر المشاريع الصناعية الاستراتيجية في المملكة وتقدر كلفته التقديرية 1.1 مليار دولار	8+7	خبر صحفي
4.وزيرة النقل تبحث مع نقابة ملاحة الأردن التحديات وسبل تسهيل الحركة البحرية	9	خبر صحفي
5.توقيع اتفاقية شراكة بين هيئة تنظيم النقل البري و شركة رؤية عمان الحديثة للنقل.	10	باص عمان
6.هيئة تنظيم النقل البري تنفذ جولة ميدانية في لواء ناعور لمتابعة خدمات النقل العام	11	هيئة النقل
7.اختتام اعمال الاجتماع العلمي السنوي للترتيب التعاوني لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في الطيران المدني(CAPSAC)	12	هيئة الطيران
8.الملكية" توقع اتفاقية قرض تجمّع بنكي بقيمة 250 مليون دولار	13	خبر صحفي
9.الجمارك تحصل على شهادة الآيزو بإدارة أمن المعلومات	14	خبر صحفي

10.وزير الأشغال يتفقد 7 مشاريع تطويرية وخدمية في العاصمة والبلقاء	15	خبر صحفي
11.راصد": مجلس النوب يقر في دورته العادية الأولى 15 تشريعاً	17+16	خبر صحفي
12.الإدارية النيابية" تناقش أسس الاستقطاب والتعيين بالوظائف الحكومية	18	خبر صحفي
13. 35.08 مليار دينار الدين العام للربع الأول و"المالية" تعزو الارتفاع لغايات تسديد اليوروبوند	19	خبر صحفي
14.تجارة الأردن ترحب بنتائج زيارة الوفد الحكومي إلى سوريا	20	خبر صحفي
15.الجغبير يدعو لإعداد دراسات جدوى حول فرص التصدير للأسواق الأوروبية	21	خبر صحفي
16.تجارة العقبة" تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين	22	خبر صحفي
17.تحسينات مرورية على تقاطع الملكة علياء لتخفيف الازدحام على شارع الأردن	23	خبر صحفي
18.الأشغال: بدء تنفيذ مشروع تحسين تصريف مياه الأمطار في "نفق حوشا "	24	خبر صحفي
19.طقس حار اليوم ومعتدل الجمعة والسبت	25	خبر صحفي

الملك يتسلم التقارير السنوية لأعمال السلطة القضائية والمحاكم الشرعية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024

عمان 22 أيار (بترا)- تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني، أمس الأربعاء، التقارير السنوية لأعمال السلطة القضائية والمحاكم الشرعية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024، كلا على حدة.
ولدى لقاء جلالته رئيس المجلس القضائي محمود العبابنة وتسلمه التقرير السنوي لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامة، أكد جلالة الملك ضرورة الاستمرار في تسريع إجراءات التقاضي وزيادة نسبة الفصل في القضايا.
وأعرب جلالته عن تقديره لجهود العاملين في الجهاز القضائي في تطوير العمل ورفع مستوى الأداء.

وجاء في تقرير أوضاع المحاكم النظامية أن السلطة القضائية خفّضت إجمالي الدعاوى المدورة بنسبة 18 بالمئة مقارنة بعام 2023.

وفصلت المحاكم النظامية بأكثر من 417 ألف دعوى، بنسبة 87 بالمئة من إجمالي الدعاوى المنظورة أمام المحاكم، وبلغ معدل مدة التقاضي لدى جميع المحاكم 57 يوما.

كما التقى جلالته، قاضي القضاة سماحة الدكتور عبدالحافظ الربطة ورئيس المحكمة العليا الشرعية فضيلة القاضي الدكتور كمال الصمادي، وتسلم التقرير السنوي لأوضاع المحاكم الشرعية وسير الأعمال فيها.
وثمن جلالة الملك جهود المحاكم الشرعية في رفع مستوى القضاء الشرعي والخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد جلالته أهمية دور المحاكم الشرعية في تعزيز التماسك الأسري والحماية المجتمعية، لافتا إلى ضرورة تطوير الخدمات الإلكترونية لهذه المحاكم.

ووفقا لتقرير المحاكم الشرعية، بلغ عدد القضايا المفصولة والمسقطة حوالي 150 ألف قضية، بنسبة 86 بالمئة من إجمالي القضايا، كما نجحت مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري بإعادة أكثر من 9 آلاف أسرة إلى حياتهم الطبيعية، وتحويل مسار 39 ألف حالة من الخصومة القضائية إلى الاتفاقات الرضائية.وأشار التقرير إلى إطلاق دائرة قاضي القضاة منصة تشمل 73 خدمة رقمية، لتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية.وخلال لقاء جلالة الملك مع رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الدكتور مهند حجازي، وتسلمه تقرير الهيئة، أشاد جلالته بجهود العاملين في الهيئة.

وأكد جلالته ضرورة الاستمرار بتعزيز قدرات كوادر الهيئة، وإدامة التنسيق بين المؤسسات الرسمية لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية.

وحسب التقرير، بلغت قيمة المبالغ التي استردتها الهيئة أو ساهمت في استردادها أو منعت هدرها من المال العام حوالي 61 مليون دينار، فضلا عن ضبط شبهات تهرب ضريبي بنحو 110 ملايين دينار.

ونظرت الهيئة في ما يزيد عن ألفي ملف تحقيقي، وأحالت 197 ملفا منهم إلى الادعاء العام، وأطلقت مبادرة لتوعية طلبة الجامعات حول دورهم في نشر قيم النزاهة ومكافحة الفساد.

وحضر اللقاءات رئيس الديوان الملكي الهاشمي يوسف حسن العيسوي، ومدير مكتب جلالة الملك، المهندس علاء البطاينة.

بترا

خبراء: التقرير السنوي لهيئة النزاهة يعكس الاهتمام الملكي في الحفاظ على المال العام

عمان 21 أيار (بترا)- عامر حياصات- كشف التقرير السنوي الذي أعدته هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024 وسلّمته لجلالة الملك عبدالله الثاني، الأربعاء، عن استرداد ومنع هدر نحو 61 مليون دينار من المال العام، فضلًا عن ضبط شبهات تهرب ضريبي بنحو 110 ملايين دينار.

وبحسب التقرير، تعاملت الهيئة مع 1167 ملفًا تحقيقيًا خلال 2024 إضافة إلى 840 ملفًا مدورًا من سنوات سابقة، حيث تمّ فصل 1280 ملفًا منها فيما أُحيل 194 ملفًا إلى المدعي العام وحُفظ 750 ملفًا والباقي قيد الإجراء.

ولفت التقرير إلى أن جرائم الفساد في السنوات الأخيرة شهدت تراجعًا لافتًا في معظم قطاعات الإدارة العامة؛ بسبب إجراءات الهيئة الاحترازية والاستباقية لمنع الفساد وبسبب الورش والمحاضرات التوعوية التي تنفذها الهيئة تباعًا، فانعكس ذلك على أعداد الملفات التحقيقية التي تُحال إلى القضاء، حيث انخفضت عن عام 2023 ما نسبته 45 بالمئة، وساهمت الهيئة باسترداد 141 مليون دينار، إلاّ أن الهيئة خاطبت الجهات القضائية المختصة لملاحقة من شملهم العفو لاسترداد الأموال التي تحصلت عندهم من قضايا الفساد لأن العفو لا يشملها.

وفي وقت سابق، كشف استطلاع رأي لمركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عن ارتفاع نسبة ثقة المواطنين بالهيئة إلى 81 بالمئة بينما كانت العام الماضي 73 بالمئة.

خبراء أكدوا، في أحاديثهم لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن التقرير السنوي لهيئة النزاهة يعكس اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني، في المحافظة على المال العام ومحاربة هدره بشتى الطرق، وذلك من خلال متابعته الحثيثة للجهود الكبيرة التي تقودها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في سبيل الحفاظ على المال العام ومنع هدره وإعادته لخزينة الدولة، إضافة لمحاربة التهرب الضريبي الذي أصبح حجر عثرة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

مدير عام مركز الحياة – راصد، الدكتور عامر بني عامر، قال إن تسليم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لتقريرها السنوي لجلالة الملك يشكّل محطة مهمة تعكس جدية الدولة في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتأكيدًا على الدور المحوري الذي تقوم به الهيئة ليس فقط في مكافحة الفساد بعد وقوعه، بل في ترسيخ نهج الوقاية والتوعية والشراكة المجتمعية كمسار أساسي للحد من الفساد قبل أن يحدث، لافتًا إلى أن هناك تطورًا نوعيًا في أدوات الهيئة خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بانفتاحها على مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وهو ما تجسّد من شراكتنا مع الهيئة من خلال "مؤشر النزاهة الوطني"، الذي وفّر لأول مرة بيانات علمية وموضوعية حول بيئة النزاهة في الأردن.

وأضاف أن الدعم الملكي المتواصل لعمل الهيئة، والذي أكده جلالة الملك خلال استلام التقرير، يعزّز من استقلالية الهيئة ومن قدرتها على التأثير في السياسات العامة، ويمنح المواطنين ثقة أكبر بأن مكافحة الفساد ليست شعارًا بل مسارًا مؤسسيًا دائمًا، مؤكدًا أن جهود الهيئة، إلى جانب الإصلاحات التشريعية وتعاون الجهات الرقابية الأخرى، ساهمت في تحقيق تحسن ملحوظ على مستوى المؤشرات الدولية، ومنها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، الذي شهد هذا العام تقدمًا ملحوظًا للأردن.

وأشار إلى أن الدور المتزايد للهيئة في تعزيز ثقافة الوقاية يُعد تطورًا مهمًا، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين المواطنين ومفاهيم النزاهة العامة، حيث نرى اليوم تركيزًا أكبر على التوعية المجتمعية وتمكين الإعلام والمبادرات الشبابية للمساهمة في بناء بيئة رافضة للفساد، مؤكدًا أن مركز راصد يؤمن بأن تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع يبدأ من ترسيخ مبدأ الشفافية، ولهذا نحرص على توسيع شراكاتنا مع الهيئة والجهات ذات العلاقة، من خلال مبادرات تستهدف إشراك المواطنين، خاصة الشباب، في رصد الأداء العام، وتقديم التوصيات، والمساهمة في صناعة السياسات الوقائية.

بدورها، قالت الرئيس التنفيذي لمركز الشفافية الأردني، هيلدا عجيلات، إن التقرير السنوي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024 أكد أن الهيئة كثّفت جهودها في مكافحة التهرب الضريبي، حيث ساهمت بشكل مباشر في ضبط العديد من شبهات التهرب الضريبي، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وضمن نهج تكاملي يهدف إلى حماية المال العام وتعزيز العدالة الضريبية.

وأشارت إلى أن التقرير خيرُ شاهدٍ على الدعم الملكي المستمر والذي شكّل ركيزة أساسية في تمكين الهيئة من أداء دورها الرقابي، ومنحها الثقة والصلاحيات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الرادعة بكل استقلالية وفعالية وقد وجّه جلالة الملك عبدالله الثاني في أكثر من مناسبة بعدم التهاون مع قضايا الفساد، مؤكدًا أهمية حماية الشهود لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أية شبهات فساد، مما عزز مكانة الهيئة كجهاز وطني مستقل يمتلك سلطة الوصول إلى المعلومات والتنسيق مع كافة مؤسسات الدولة.

وقالت "في إطار تعزيز ثقافة النزاهة بين فئة الشباب، أطلقت الهيئة عدة مبادرات موجهة إلى طلبة الجامعات الأردنية، شملت ندوات وورش عمل توعوية ومسابقات إبداعية تهدف إلى ترسيخ القيم السلوكية الإيجابية وتعزيز دور الشباب كشركاء فاعلين في بناء مجتمع خالٍ من الفساد، ويأتي ذلك إدراكًا لأهمية هذه الفئة في صنع التغيير الإيجابي وصياغة مستقبل الوطن، حيث سبق للهيئة أن تعاونت مع مركز الشفافية الأردني في مبادرته الوطنية "جامعات ضد الفساد"، بالتعاون مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عام 2017، لترسيخ دور الجامعات في دعم منظومة النزاهة الوطنية."

من جهتها، قالت المدير التنفيذي لرشيد الشفافية الدولية - الأردن، المهندسة عبير مدانات، إن الهيئة قامت بمراجعة حثيثة لإدماج معظم المواضيع التي تعنى بالحاكمية الرشيدة في مؤشر النزاهة الوطني، وقامت بتحديث المؤشر للخروج بنسخة جديدة محدثة تسلط الضوء على مفاصل مهمة في هذا المجال في القطاع العام، إضافة إلى عقد جلسات عديدة مع الوزارات والدوائر الحكومية لبناء القدرات على المواضيع الأساسية للوقاية من الفساد وتشديد الرقابة على المال العام والتأكيد على حق الحصول على المعلومات لتعزيز المساءلة المجتمعية المبنية على البيانات الفعلية والحد من استغلال المال العام، كما بذلت جهدًا أيضًا في ابتكار الأدوات لقياس نزاهة الموظف/ة في الإدارة وتقديم الخدمات.

وأكدت أن الهيئة حرصت على رفع كفاءة موظفيها وموظفاتها في العديد من المواضيع التي تندرج تحت اختصاص الهيئة، ما كان له الانعكاس الإيجابي المباشر على أدائها، وذلك من باب الحرص على التقدم في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والتشاركية وسيادة القانون، حيث قامت الهيئة باتخاذ عدة إجراءات ساهمت مباشرة في استرداد الأموال وانخفاض الواسطة والمحسوبية واستغلال المال العام.

وفيما يخص تنسيق الجهود الوطنية في مكافحة الفساد، أشارت مدانات إلى أن الهيئة أبرمت شراكة مع منظمتنا "رشيد للنزاهة والشفافية" وهي منظمة مجتمع مدني والفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، والتي تصدر مؤشر مدركات الفساد للقطاع العام، وللعمل سويًا على ابتكار العديد من الأدوات بهدف التقدم على المؤشرات الدولية.

وقال خبير الحوكمة والنزاهة، والمدير السابق لبنك تنمية المدن والقرى، المهندس أسامة العزام، إن الأرقام الأخيرة كشفت عن نجاح ملموس في حماية المال العام، حيث وفرت الإجراءات المتخذة نحو 61 مليون دينار على الخزينة، بالتزامن مع رصد شبهات تهرب ضريبي بقيمة تقارب 110 ملايين دينار، ما يؤكد أن هذه المؤشرات تعكس فاعلية الجهود المبذولة في تعزيز الالتزام الضريبي وحماية موارد الدولة.

وأضاف أن الدعم الملكي ركيزة أساسية لهذه المنجزات، إذ ساهم بشكل مباشر في تطوير الإطار التشريعي وتهيئة البيئة المناسبة لعمل الهيئة باستقلالية وكفاءة عالية، مؤكدًا أن مبادرات توعية طلبة الجامعات بقيم النزاهة تأتي كخطوة استراتيجية نحو بناء منظومة مجتمعية رافضة للفساد، وهو ما يمثل استثمارًا حقيقيًا في مستقبل الأجيال المقبلة.

وقال "ترتكز هذه النجاحات على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة داخل الهيئة، وجهودها المستمرة لترسيخ هذه المعايير في المؤسسات الوطنية، فالحوكمة الفعالة تمثل الضمانة الأساسية لأداء مؤسسي متميز ونزيه، وهي حجر الزاوية في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية الشاملة التي تنشدها المملكة وفق التوجيهات الملكية السامية.

بترا

رئيس الوزراء يدشن مشروع التوسع الجنوبي لشركة البوتاس العربية الذي يعد واحدا من أكبر المشاريع الصناعية الاستراتيجية في المملكة وتقدر كلفته التقديرية 1.1 مليار دولار

رئيس الوزراء: يجب تهيئة فرص التدريب والتأهيل لأبناء وبنات المجتمع المحلي ومحافظات الجنوب للاستفادة من فرص التشغيل التي يوفرها المشروع.
رئيس الوزراء يشيد بجهود شركة البوتاس ضمن مشروع المسؤوليَّة المجتمعيَّة.
رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس: مشروع التوسع الجنوبي استثمار نوعي يرفع من تنافسية الشركة عالمياً ويعزز دورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.
الرئيس التنفيذي لشركة البوتاس: المشروع يدعم خطط الشركة في رفع كميات إنتاج مادة البوتاس إلى مستويات تقترب من (3.7) مليون طن سنوياً معززاً قدراتها التصديرية.

غور الصافي 22 أيار (بترا)- دشّن رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، مشروع التوسع الجنوبي لشركة البوتاس العربية، الذي يُعد واحداً من أكبر المشاريع الصناعية الاستراتيجية في المملكة، وتقدَّر كلفته التقديرية بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي.
وأشاد رئيس الوزراء، خلال اجتماعه برئيس مجلس إدارة الشركة المهندس شحادة أبو هديب ورئيسها التنفيذي الدكتور معن النسور وأعضاء مجلس الإدارة، بحضور وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة، بحرص الشركة على توسيع مشاريعها وفتح أسواق جديدة تعزز مكانة الأردن في صناعة البوتاس والصناعات المشتقة عنه، لافتاً إلى أهمية هذا المشروع الذي ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي الهادفة إلى زيادة معدلات النمو وتوفير فرص التشغيل.
وأشار إلى أن هذا المشروع، وسائر المشاريع الاستراتيجية الكبرى، مثل مشروع الناقل الوطني للمياه ومشروع سكة الحديد من العقبة إلى الشيدية وغور الصافي، ومشاريع الهيدروجين الأخضر وغيرها، تُعدُّ مقومات أساسيَّة لمشاريع مستقبلية يكون للأردن فيها تنافسية عالية.
ولفت إلى أنه وبالتوازي مع إطلاق هذا المشروع فإنه من الواجب تهيئة فرص التدريب والتأهيل لأبناء وبنات المجتمع المحلي ومحافظات الجنوب، ليكونوا جاهزين للاستفادة من فرص التشغيل التي يوفرها المشروع في كل مراحله.
وأشاد رئيس الوزراء بجهود الشركة ضمن مشروع المسؤوليَّة المجتمعيَّة، حيث ساهمت مبادرتها في تحفيز العديد من الجهات والمؤسسات على دعم هذا المشروع، مجدداً التأكيد على أن الحكومة تسعى لمأسسة المسؤولية المجتمعية، وجعلها نهجاً مؤسسيَّاً بالشَّراكة ما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلِّي.
ويُعد مشروع التوسع الجنوبي علامة فارقة في تاريخ الشركة، والذي يهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية للشركة من مادة البوتاس بواقع (740) ألف طن سنوياً ليصل إنتاج الشركة الإجمالي إلى حوالي (3.7) مليون طن سنوياً، منسجمة بذلك مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، لا سيما تلك الواردة لقطاعي التعدين والأسمدة، اللذين يشكلان مرتكزيْن رئيسيين للاقتصاد الوطني لما لهما من دور فاعل في تعظيم العوائد من الموارد الطبيعية وتحقيق مستويات أعلى من الربحية والمساهمة في تحقيق مستويات مستهدفة من النمو الاقتصادي. إذ سيسهم المشروع في زيادة صادرات المملكة وتعزيز الاحتياطي من العملات الأجنبية وزيادة إيرادات الدولة من المدفوعات المباشرة وغير المباشرة وتوليد فرص العمل.
ويتضمن المشروع إنشاء ملاحات جديدة، ومصنع جديد لإنتاج مادة البوتاس، ومصنع آخر لإنتاج البوتاس الحبيبي، إلى جانب تنفيذ سلسلة من الأعمال الفنية والهندسية المتطورة الداعمة لمشروع التوسع الجنوبي.

ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال الهندسية التحضيرية للمشروع في النصف الثاني من العام الحالي، ليتم البدء بعمليات التنفيذ خلال العام القادم، ومن المتوقع أن تمتد مدة تنفيذ المشروع لأربع سنوات.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية، المهندس شحادة أبو هديب، أن مشروع التوسع الجنوبي يمثل خطوة مفصلية تُجسد التزام الشركة العميق بتحقيق نمو مستدام، والمضي قدماً في تعزيز دورها كمحرّك رئيس في الاقتصاد الوطني، من خلال توجيه استثماراتها نحو مشاريع إنتاجية عالية القيمة تتماشى مع توجهات الدولة الاقتصادية، وتنسجم أيضاً مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وبين المهندس أبو هديب أن الشركة تسعى من خلال تنفيذ هذا المشروع إلى زيادة مساهمة المملكة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال تزويد الأسمدة اللازمة لإنتاج المحاصيل الزراعية والأسمدة المشتقة لرفع كفاءة إنتاج المحاصيل الزراعية في مختلف أنحاء العالم.

وأوضح المهندس أبو هديب، أن قرار مجلس إدارة شركة البوتاس العربية بالموافقة على تنفيذ هذا المشروع الكبير يأتي انطلاقاً من الإيمان الراسخ لمساهمي الشركة الرئيسيين بأهمية توسيع استثماراتها في المملكة ورفع الكفاءة الإنتاجية للشركة وتعزيز تنافسيتها العالمية.

وبين المهندس أبو هديب أن منهجية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة تتم وفق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، التي تتضمن دراسة جوانب تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى في الشركة كافة، وفق أنظمة وتعليمات واضحة تحدد نطاق ومسؤوليات الأطراف المختلفة المعنية بالتخطيط وتنفيذ القرارات.

وثمّن المهندس أبو هديب، الدعم الملكي المتواصل الذي تحظى به الشركة من لدن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله، والذي كان له الأثر الأكبر في تمكين الشركة من التوسع والانطلاق نحو آفاق أرحب من الإنجاز والتقدم، معرباً عن تقديره كذلك للدعم الحكومي الذي رافق مختلف مشاريع الشركة الهامة، مؤكداً أن هذا الدعم شكل رافعة حقيقية أسهمت في تذليل التحديات وتسريع وتيرة التنفيذ ومكّنت الشركة من تعظيم مساهمتها في الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانتها كصرح صناعي وطني رائد على المستويين الإقليمي والدولي.

كما أعرب المهندس أبو هديب عن تقديره للدور الهام للقوات المسلحة الأردنية، على ما قدمته من خدمات هندسية في تطهير أرض المشروع من حقول الألغام، مما مكّن الشركة من التحضير للمشروع والانطلاق به بشكل آمن وكفؤ.

بدوره، أشار الرئيس التنفيذي لشركة البوتاس العربية، الدكتور معن النسور، إلى أن مشروع التوسع الجنوبي يأتي في إطار أهداف الشركة المركزية الرامية إلى التوسع وتنويع الإنتاج.

وأكد أن المشروع يمثل خطوة عملية نحو التحول إلى نموذج إنتاج أكثر كفاءة وشمولية، في إطار خطط طويلة الأمد تم وضعها في العام 2019 - وهو العام الذي انتقلت فيه إدارة الشركة من المستثمر الاستراتيجي السابق إلى الإدارة الأردنية - تهدف إلى تحقيق نمو في كميات الإنتاج بنسبة 30% لتصل إلى (3.7) مليون طن سنوياً بحلول عام 2030.

وأوضح الدكتور النسور أن مشروع التوسّع الجنوبي لا يقتصر على التوسّع الكمي الكبير في الإنتاج فحسب، بل يستند في جوهره إلى تطوير صناعات نوعية ذات قيمة مضافة عالية، قائمة على مادة البوتاس، بما يمنح هذا التوسّع بُعدًا اقتصاديًا نوعيًا.

ويهدف المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الثروات الوطنية من خلال تمكين صناعات جديدة في مجالي الأسمدة المتخصصة والكيماويات المشتقة، ما يسهم في تعزيز مكانة الأردن ضمن سلاسل التصنيع العالمية.

وأشار الدكتور النسور، أن شركة البوتاس العربية تسعى إلى الارتقاء بالقيمة المضافة لمنتجاتها، والدخول إلى أسواق عالمية جديدة ذات مردود مالي مرتفع نسبياً مثل أسواق أوروبا والأمريكيتين، مع المحافظة على حصة الشركة في أسواقها الحالية وزيادتها، مبيناً أن مشروع التوسع الجنوبي سيمكن الشركة من استخدام الكميات التي يتم إنتاجها للصناعات المشتقة، مما يسهم في تنويع مصادر الدخل للشركة وتحقيق النمو المستدام.وأوضح الدكتور النسور أن المشروع سيحقق عوائد مالية مجزية للشركة مما سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ومساهمي الشركة والعاملين فيها والمجتمعات المحلية، مؤكداً التزام الشركة بتنفيذ المشروع وفق أعلى المعايير الفنية والبيئية وبما ينسجم مع رؤيتها في مجالات الاستدامة.

وأضاف الدكتور النسور أن شركة البوتاس العربية قد شهدت خلال السنوات القليلة الماضية إطلاق وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الكبرى، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر كبير وملموس على الارتقاء بكفاءتها التشغيلية وتعزيز قدراتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها في المستقبل القريب، مما يعزز مكانتها كلاعب عالمي رئيس في صناعة البوتاس والأسمدة.

بترا

وزيرة النقل تبحث مع نقابة ملاحة الأردن التحديات وسبل تسهيل الحركة البحرية

عمان 21 أيار (بترا)- بحثت وزيرة النقل، المهندسة وسام التهتموني، مع نقيب نقابة ملاحة الأردن، زيد كلالدة، وأعضاء مجلس النقابة، خلال لقاء عقد، الأربعاء، متطلبات النقابة والتحديات التي تواجه قطاع الشحن البحري، وسبل تسهيل الحركة البحرية، وتعزيز دور المملكة كمركز لوجستي إقليمي.

وأكدت الوزيرة بحضور أمين عام الوزارة، فارس أبو دية، أهمية قطاع الملاحة البحرية ودوره المحوري في حركة الصادرات والواردات، مشيرة إلى أن هذا القطاع أثبت قدرته على تجاوز الظروف الصعبة، التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية، سواء في جائحة كورونا أو خلال فترات إغلاق البحر الأحمر.

وقالت، إن خطوط الإمداد إلى المملكة بقيت مستقرة ولم يحدث أي نقص في المواد الأساسية، وهو ما يعكس حجم المسؤولية والجهود الكبيرة التي تبذلها النقابة بالتعاون مع الجهات الحكومية.

وأضافت، أن النقابة تمثل شريكا أساسيا في دعم التجارة الوطنية والحفاظ على استمرارية خطوط الملاحة العالمية، مؤكدة أن الوزارة ملتزمة بالتعاون الكامل لتذليل أي عقبات تواجه عمل شركات الشحن، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة ميناء العقبة في خدمة البضائع المتجهة إلى الأردن والدول المجاورة.

وشددت التهتموني على أهمية استمرار التشاور والتنسيق مع نقابة ملاحة الأردن في كل ما يتعلق بتطوير القطاع، مشيرة إلى أن الجهود المشتركة بين الطرفين تشكل قاعدة متينة لدفع عجلة التحديث والتحسين في قطاع النقل البحري واللوجستي.

من جانبه، قال كلالدة، إن وزارة النقل كانت وما زالت شريكا داعما للقطاع، من خلال استجابتها السريعة للتحديات التي تواجه شركات الشحن، وتعاونها المستمر في معالجة القضايا المتعلقة بالإجراءات والأنظمة التي تنظم عمل الوكالات البحرية.

وأشار إلى تقدير النقابة دور الوزارة في تبني مقترحات عديدة ساهمت في تسهيل العمل التجاري، وخدمة مصالح المستوردين والمصدرين والتجار، وكذلك دعمها لجهود النقابة في ملفات هامة كضريبة الدخل وغيرها.

وأكد كلالدة، أن النقابة على استعداد دائم لتعزيز التعاون مع الوزارة من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع الحيوي، بما يخدم المصلحة العامة ويساهم في الارتقاء بجودة الخدمات اللوجستية المقدمة في المملكة.

وتناول الاجتماع عددا من المحاور الجوهرية المتعلقة بتحديات قطاع الشحن، منها ضرورة تسريع وتسهيل إجراءات دخول السلع عبر الموانئ، وتفعيل مركز إحصائي يوفر بيانات دقيقة وفورية عن السلع الداخلة إلى المملكة، بما يعزز قدرة الجهات المعنية والمستثمرين على التخطيط واستغلال الفرص المتاحة في السوق.

كما تم التأكيد خلال اللقاء، أهمية تعزيز قدرات ميناء العقبة لخدمة حركة البضائع المتجهة إلى سوريا والدول المجاورة، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للأردن كممر إقليمي، وتثبيت مكانة العقبة كميناء رائد في المنطقة قادر على مواكبة التغيرات والتحديات في سلاسل التوريد العالمية.

وحضر اللقاء الى جانب كلالدة، الأمين العام للنقابة الكابتن محمد الدلابيح، ونائب النقيب مشهور الجازي، ومساعد المدير العام رعد هاكوز، والأعضاء عماد سكاكيني ومحمد عبدالهادي وعبدالرحمن علي وشادي الخطيب.

بترا | المملكة | الراي | دستور

توقيع اتفاقية شراكة بين هيئة تنظيم النقل البري و شركة رؤية عمان الحديثة للنقل.

ضمن خطوات الحكومة في تحديث و تجويد قطاع النقل العام ،
تم الأربعاء الموافق الحادي و العشرين من شهر أيار توقيع اتفاقية شراكة بين هيئة تنظيم النقل البري ممثلة بمديرها المهندس رياض الخرابشة و شركة رؤية عمان الحديثة للنقل ممثلة برئيسها التنفيذي المهندس محمد الليمون.
و تهدف هذه الشراكة إلى المساهمة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال إدخال الخدمات الالكترونية في قطاع النقل من حيث آلية الدفع و إحصائيات اعداد الركاب والتي تعمل على تسهيل الدراسات الخاصة بمواقع التدفق و مناطق الاركاب و الذروات في جميع الاوقات كما تساعد هذه الخدمات أيضا بالتتبع الالكتروني للمركبات" Tracking " مما يسهم في رفع كفاءة نظام النقل العام.
سيتم العمل بهذه الاتفاقية بداية على أربعة خطوط رئيسية بين عمان و كل من الكرك و السلط و جرش و اربد.
كما وسيتم استئناف العمل في باقي محافظات المملكة مستقبلا.

باص عمان

هيئة تنظيم النقل البري تنفذ جولة ميدانية في لواء ناعور لمتابعة خدمات النقل العام

نفذت هيئة تنظيم النقل البري، اليوم، جولة ميدانية في عدد من بلديات لواء ناعور، ضمن جهودها لمتابعة واقع خدمات النقل العام، والتحقق من جاهزية البنية التحتية ومدى التزام المشغلين بتقديم الخدمة حتى نهاية الخطوط.

شارك في الجولة كل من:

- السيد معتز الروسان، مدير مكتب الهيئة في محافظة الزرقاء
- المهندسة لبنى عبد الهادي، مديرة مكتب الهيئة في مدينة عمّان
- السيد جواد العجارمة، مكتب عمان ، مديرية شؤون المحافظات

وشملت الزيارة بلديات ناعور، أم البساتين، وحسبان.

وخلال الجولة، التقى الفريق رؤساء البلديات الثلاث، وهم:

- السيد مزيد المساعفة، رئيس بلدية ناعور
- السيد حسين الحلاحلة، رئيس بلدية أم البساتين
- السيد عبد الكريم الغانم، رئيس بلدية حسبان

كما شارك في اللقاء عدد من أعضاء مجلس محافظة العاصمة والمجالس البلدية في اللواء.

وتفقد الفريق موقع مشروع إنشاء محطة لاصطفاف الحافلات في منطقة شارع الشهيد، المخصصة لتحميل وتنزيل الركاب، والتي سيُنفذها مجلس المحافظة بتمويل من مخصصات اللامركزية وبإشراف هيئة تنظيم النقل البري.

وتأتي هذه الجولة استكمالًا للإجراءات التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الذي عقده مدير عام الهيئة الأسبوع الماضي مع رؤساء بلديات لواء ناعور وممثلين عن مجلس محافظة العاصمة، وذلك ضمن إطار خطة تطوير منظومة النقل العام، ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للمواطنين.

هيئة النقل

اختتام اعمال الاجتماع العلمي السنوي للترتيب التعاوني لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في الطيران المدني (CAPSAC)

اختتمت أعمال الاجتماع العلمي السنوي للترتيب التعاوني لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في الطيران المدني (CAPSCA) لاقليم الشرق الأوسط وأوروبا برئاسة الدكتور خليل محمد خليل مدير طب الطيران في هيئة تنظيم الطيران المدني ومدير برنامج الكابسكا لاقليم الشرق الأوسط وذلك بحضور المدير الإقليمي لمكتب منظمة الطيران المدني الدولي - الشرق الأوسط / سعادة المهندس محمد الفارع والرئيس التنفيذي لسلطة الطيران المدني المصري/ سعادة الكابتن عمرو الشرقاوي وذلك خلال الفترة بين ١٩ - ٢٠ مايو ٢٠٢٥ في جمهورية مصر العربية.

حيث أكد الدكتور خليل على ضرورة ادامة التعاون اللا محدود بين الدول الأعضاء في إقليم الشرق الأوسط وأوروبا وذلك لمنع انتشار أحداث الصحة العامة في الطيران المدني.

وشدد الدكتور خليل على ضرورة الاتصال الدائم بين السلطة الصحية وسلطة الطيران في الدولة من أجل تسهيل الإجراءات اللازم تشريعها لمكافحة أي وباء مستقبلا. ونوه ان التعاون الدائم بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي هو مفتاح النجاح لأي مشروع صحي في الطيران المدني.

و تناول المؤتمر العلمي كافة متطلبات الصحة العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية من خلال ملاحق الايكاو خاصة الملحق التاسع والنسخة المحدثة من اللوائح الصحية الدولية ٢٠٠٥.

الجدير بالذكر ان (CAPSCA) برنامج يضم مجموعة من الخبراء والجهات المعنية تتعاون في إطاره منظمات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية لتحسين التخطيط للتأهب والاستجابة لأحداث الصحة العامة التي تؤثر على قطاع الطيران.

هيئة الطيران

الملكية" توقع اتفاقية قرض تجمّع بنكي بقيمة 250 مليون دولار

عمان 21 أيار (بترا)- وقعت شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، الأربعاء، اتفاقية قرض تجمع بنكي بقيمة 250 مليون دولار أميركي، بقيادة البنك العربي ومشاركة عدد من البنوك الأردنية والإقليمية، في خطوة تؤكد الثقة الراسخة التي تحظى بها الشركة لدى القطاع المصرفي.

وقال رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية، المهندس سعيد دروزه، خلال حفل التوقيع أن الملكية تتمتع بإرث طويل كناقل وطني، وكانت منذ تأسيسها ركيزة أساسية في ربط الأردن بالعالم وتعزيز مكانته كمركز إقليمي في المنطقة، وقد واصلت الشركة رسالتها الوطنية رغم التحديات التي يشهدها العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، حيث واصلت نشاطها بوتيرة متصاعدة تعكس مرونتها وقدرتها على التكيف، معززة دورها في دعم الاقتصاد الوطني وقطاعي النقل والسياحة على وجه الخصوص.

وأضاف دروز أن الاتفاقية تمثل خطوة استراتيجية تعكس متانة العلاقات بين الملكية الأردنية والقطاع المصرفي، وتؤكد على ثقة المؤسسات المالية المحلية والإقليمية بالرؤية المستقبلية للشركة، مشيرا إلى أن هذه الشراكة رافعة أساسية تدعم خطة التحول والتحديث التي تنفذها الملكية الأردنية، بما يعزز قدرتها التنافسية إقليميا وعالميا.

وثمن الدور الذي قام به البنك العربي والبنوك المشاركة في إنجاز هذا الترتيب البنكي، ونتطلع إلى مزيد من التعاون البناء في المستقبل، بما يخدم أهداف الشركة ويعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للملكية الأردنية المهندس سامر المجالي، أن خطة التوسع والنمو التي أطلقناها أخيرا تهدف إلى تحديث أسطول الشركة، وتوسيع شبكة وجهاتها، إلى جانب الاستثمار في الشركات المساندة للطيران، والتحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى سداد الرصيد المتبقي للقرض الحالي، ما يتطلب تمويلا داعما لهذا التوجه الاستراتيجي.

ويعد تحديث الأسطول جزءا أساسيا من التزامنا بالاستدامة، إذ تسهم الطائرات الحديثة في تقليل استهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية، بما ينسجم مع مسؤوليتنا البيئية وتوجهاتنا المستقبلية.

وقال المجالي: "نحن نعتز بثقة البنوك الأردنية والإقليمية التي شاركت في هذا التمويل، والتي رأت في الملكية الأردنية استثمارا آمنا ومجديا، وهو ما يؤكد السمعة الائتمانية الإيجابية للشركة واستقرارها المالي، كما أن التزامنا التام بسداد القرض السابق ضمن الجدول الزمني المحدد، حتى في أصعب الظروف التي مرت بها صناعة الطيران خلال جائحة كوفيد-19، كان له بالغ الأثر في تعزيز هذه الثقة وتحقيق مشاركة واسعة من المؤسسات المصرفية".

بدورها قالت المدير العام التنفيذي للبنك العربي، رندة الصادق: "إن هذا التمويل والذي تبلغ قيمته 250 مليون دولار أميركي يجسد إيمان البنك العربي والبنوك المشاركة بقدرة الملكية الأردنية على تنفيذ خططها المستقبلية الطموحة في النمو والتطوير، وتعزيز مكانتها على صعيد صناعة الطيران، كما تؤكد هذه الاتفاقية على الثقة الراسخة التي تحظى بها الملكية الأردنية لدى المؤسسات المصرفية المحلية والإقليمية".وأشارت الصادق الى أن ترتيب هذا التجمع البنكي يشكل مساهمة مباشرة في دعم الاقتصاد الأردني وتعزيز مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

بترا الراي

الجمارك تحصل على شهادة الآيزو بإدارة أمن المعلومات

عمان 21 أيار (بترا)- حصلت دائرة الجمارك الأردنية على شهادة الآيزو الدولية ISO 27001 الخاصة بإدارة أمن المعلومات، بعد اجتيازها تقييمًا دقيقًا أشرفت عليه شركة (TUV) العالمية.

وأكد مدير عام الدائرة، لواء جمارك أحمد العكاليك، أن الحصول على هذه الشهادة هو ثمرة جهود دؤوبة لتعزيز جودة الأداء وتقديم خدمات جمركية تواكب المعايير الدولية، مشيرًا إلى أن ذلك يمثل اعترافًا من فريق دولي مستقل من المدققين المؤهلين بامتلاك الدائرة ضوابط أمن المعلومات المطلوبة لحماية البيانات.

وقالت الدائرة في بيان الأربعاء، إنها تمكنت من تحقيق جميع متطلبات المعايير الجديدة لتجديد حصولها على هذه الشهادة، ضمن مساعيها الدائمة لتعزيز أمن المعلومات وتطوير خدماتها الإلكترونية لتكون ذات جودة وموثوقية عالية.

وتسلم العكاليك، الشهادة خلال زيارة وفد من السفارة النمساوية برئاسة القنصل ستيفني جاكوبتش، لدائرة الجمارك.

بترا

وزير الأشغال يتفقد 7 مشاريع تطويرية وخدمية في العاصمة والبلقاء

عمان 21 أيار (بترا)- تفقد وزير الأشغال العامة والإسكان، المهندس ماهر أبو السمن، الأربعاء، خلال جولة ميدانية موسعة، عدداً من المشاريع الإنشائية والخدمية التي تنفذها الوزارة في محافظتي العاصمة والبلقاء، بهدف الاطلاع على سير العمل والتأكد من الالتزام بالجداول الزمنية والمواصفات الفنية.وقال أبو السمن خلال الجولة التي شملت 7 مواقع، أن الزيارات الميدانية تأتي في إطار المتابعة الحثيثة للمشاريع التنموية، والوقوف على التحديات ميدانياً لضمان الإنجاز بكفاءة عالية ووفق المعايير المطلوبة، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتطوير شبكة الطرق والبنية التحتية في مختلف المناطق."وبحسب بيان للوزارة، بدأت الجولة في العاصمة بزيارة مشروع إنشاء مسرب خدمات على طريق المطار، في منطقة وزارة الخارجية، والذي ينفذ بالاتجاهين بهدف توسعة الطريق وتحسينه من خلال توفير مسارب إضافية لتخزين المركبات، ما يسهم في تخفيف الازدحام، خصوصاً في المناطق ذات الكثافة التجارية، وضمان انسيابية حركة المرور على الطريق الرئيسي.كما اطلع الوزير على أعمال إعادة تأهيل الجزيرة الوسطية على جزء من طريق الملك عبدالله الثاني، الممتد من الدوار الثامن حتى نفق الملتقى، حيث تشمل الأعمال إنشاء جزيرة وسطية جديدة باستخدام حواف خرسانية، وملء الفراغات بمواد ترابية زراعية، إلى جانب حماية أعمدة الإنارة القائمة، في خطوة تهدف إلى رفع مستوى السلامة المرورية وتجميل الطريق وتحسين ظروف القيادة ليلاً.وتابع أبو السمن، سير العمل في مشروع صيانة وإعادة تأهيل الجسور ضمن محافظة العاصمة (الحزمة الأولى)، والذي يشمل 5 جسور رئيسية هي: جسر مدخل المطار، جسر جامعة الإسراء، جسر مادبا، جسر الفردوس، وجسر الدوار الثامن، وتتضمن الأعمال رفع الكفاءة الإنشائية للجسور من خلال استبدال فواصل التمدد، وصيانة البلاطات الخرسانية والعوارض، بالإضافة إلى صيانة الحواجز الخرسانية والمعدنية والمواقع المتضررة في الخلطة الأسفلتية، وتنفيذ متطلبات السلامة المرورية من إشارات ودهانات وعواكس.وأشار إلى أهمية هذه الأعمال، معتبرا أن الجسور تشكّل شرايينا حيوية ضمن شبكة النقل في العاصمة، وتأهيلها يأتي لضمان سلامة المستخدمين ورفع كفاءة الجسور وإطالة عمرها التشغيلي.وعلى طريق العدسية – البحر الميت، تفقد الوزير الأعمال المنجزة حديثاً ضمن مشروع معالجة تصريف المياه الجوفية والمياه السطحية في منطقة "النبعات"، والذي تضمن إعادة إنشاء طبقات الطريق في المناطق المتضررة من تجمع المياه، وقد تم إنجاز هذا المشروع ضمن المدة الزمنية المحددة في وثائق العطاء، وبحسب أعلى المواصفات الفنية.كما اطلع على سير العمل في العطاء المركزي المتعلق بتنفيذ ثلاثة مهارب للشاحنات على الطريق ذاته، والذي يهدف إلى تعزيز السلامة المرورية وتوفير ممرات آمنة للشاحنات في حالات الطوارئ والانحدارات الحادة، وبلغت نسبة الإنجاز في المشروع الذي بدأ في 10 نيسان الماضي نحو 38 بالمئة، ومن المتوقع الانتهاء من كافة الأعمال منتصف تموز المقبل، فيما تبلغ كلفة المشروع حوالي مليون دينار.وفي محافظة البلقاء، أطلع أبو السمن على مستوى الأعمال المنفذة في مشروعي إعادة تأهيل طريق وادي شعيب - السلط، وطريق وادي شعيب - ماحص، حيث تم الانتهاء من كافة الأعمال بنسبة إنجاز بلغت 100 بالمئة.وشملت أعمال التأهيل في طريق السلط - وادي شعيب، الممتد من حديقة أبو حسان بطول 10كم، كشط طبقة الخلطة الأسفلتية القديمة، وتنفيذ خلطة أسفلتية جديدة، إلى جانب توسعة المنعطفات الخطرة، وتنفيذ أعمال سلامة مرورية مثل الدهان والعواكس الأرضية والشواخص والحواجز المعدنية، إضافة إلى تحسين نظام تصريف مياه الأمطار.أما على طريق ماحص - وادي شعيب، البالغ طوله 5 كم، فقد تم كشط الطبقة السطحية وتنفيذ توسعة على طول الطريق بمعدل 3 إلى 4 أمتار، لتصل سعة الطريق إلى 9 أمتار تقريباً، كما تم تنفيذ طبقتين من الفرشيات لمناطق التوسعة، وأعمال مشابهة في مجالات السلامة المرورية وتصريف مياه الأمطار.وأوضح أبو السمن أن توسعة الطرق الريفية وربطها بالشبكات الرئيسية هو عنصر أساسي في خطط التنمية المتوازنة، وهو ما يسهم في دعم الحركة الاقتصادية والزراعية ويقلل من مخاطر الحوادث.كما تم فتح أعمال جديدة لصيانة طريق "السكنة"، واستكمال صيانة طريق وادي شعيب بطول 5.5 كم، وتنفيذ عبّارة أنبوبية بقطر 1000 ملم لتصريف المياه المتجمعة من الأخاديد باتجاه مجرى السيل، بما يحد من الانجرافات والأضرار خلال موسم الأمطار.وتضمنت الجولة زيارة مشروع إنشاء مبنى مدرسة الزعتري الأساسية للبنين، الذي تنفذه الوزارة بكلفة إجمالية تبلغ 1.25 مليون دينار، ويتكون المبنى من ثلاثة طوابق بمساحة إجمالية تصل إلى نحو 1900 متر مربع، ويضم 12 غرفة صفية، إضافة إلى المختبرات والساحات والملاعب والأقسام الإدارية والوحدات الصحية.وأكد أبو السمن أن الحكومة تولي أهمية خاصة للمشاريع التعليمية، وتسعى لتوفير بيئة تعليمية، ملائمة من خلال اقامة أبنية مدرسية حديثة وآمنة تستجيب لاحتياجات الطلبة والمعلمين".وفي ختام جولته أكد أبو السمن، أن وزارة الأشغال تعمل ضمن خطة متكاملة لتحسين البنية التحتية والطرق في جميع أنحاء المملكة، ومحور ذلك كله هو المواطن الذي تسعى الحكومة لرفع مستوى الخدمات المقدمة له بما ينعكس على جودة الحياة ويرفد مسيرة الأردن التنموية.وثمن أبو السمن جهود العاملين في الميدان بمختلف المواقع التي شملتها الجولة، مؤكدا ضرورة مواصلة الجهود لخدمة الوطن والمواطن وضمان تنفيذ المشاريع بأفضل المواصفات وضمن المدد المحددة.

بترا

راصد": مجلس النوب يقر في دورته العادية الأولى 15 تشريعاً

عمان 21 أيار (بترا)- أظهرت دراسة إحصائية أعدها مركز الحياة "راصد"، لأداء مجلس النواب في دورته العادية الأولى، أن المجلس التأم خلال 37 يوم عمل، توزعت على 26 يوما تشريعيا و11 يوما رقابيا، أقر فيها 15 تشريعا على مدار الدورة، إضافة إلى مناقشة تقريري ديوان المحاسبة لعامي 2022 و2023، وقدم 26 اقتراحا بقانون أحيلت إلى سبع لجان دائمة.

وبحسب تقرير (راصد)، ارتفع عدد الاقتراحات بقانون إلى 10 اقتراحات فقط مقارنة بالدورة غير العادية للبرلمان التاسع عشر، و5 اقتراحات في الدورة العادية للبرلمان الثامن عشر، مشيرا الى أن النواب قدموا 1831 مداخلة تشريعية، شارك بها جميع النواب.

وبين التقرير أن نسبة المداخلات الكمية كانت 62 بالمئة، فيما بلغت نسبة المداخلات النوعية 32 بالمئة، في حين كانت 6 بالمئة من المداخلات خارج جدول الأعمال، داعيا إلى إعادة النظر في آلية تقديم المداخلات تحت القبة، وتفعيل التنسيق داخل الكتل البرلمانية لتجنب تكرار المقترحات من قبل أعضاء الكتلة ذاتها.

وفيما يتعلق بالتزام النواب بحضور الجلسات البرلمانية، أشار التقرير الى أن الدورة العادية الأولى لم تسجل رفع أي جلسة بسبب فقدان النصاب، خلافا لما كان عليه الحال في دورات برلمانية سابقة، حيث كان فقدان النصاب، إحدى أبرز التحديات أمام انتظام العمل البرلماني.

وأظهرت نتائج التقرير أن المجلس العشرين كان الأعلى التزاما بالحضور، إذ لم تتجاوز نسبة الغيابات 7 بالمئة من مجموع أيام العمل، وبلغ مجموع غيابات أعضاء مجلس النواب العشرين في دورته الأولى (بعذر وبدون عذر) 378 غيابا، مقارنة بـ577 غيابا للدورة غير العادية الأولى في المجلس التاسع عشر، و691 للغيابات في الدورة العادية الأولى للمجلس الثامن عشر.

وفي الجانب الرقابي قدم أعضاء مجلس النواب 898 سؤالا برلمانيا شارك في تقديمها 77 بالمئة من النواب فيما لم يقدم 23 بالمئة من النواب أسئلة.

وفيما يخص نسبة النواب الذين تقدموا بأسئلة في الدورة البرلمانية الأولى مقارنة مع البرلمانات الثلاثة السابقة تبين أن 64 بالمئة من النواب في البرلمان التاسع عشر تقدموا بالأسئلة في أول دورة برلمانية، بينما قدم 47 بالمئة من نواب المجلس الثامن عشر الأسئلة في الدورة البرلمانية الأولى، وكانت نسبة النواب الذين تقدموا بالأسئلة في الدورة البرلمانية الأولى للمجلس السابع عشر 56 بالمئة.

وبتحليل الأسئلة المقدمة من حيث الدائرة الانتخابية للنائب، تبين أن 33 بالمئة من الأسئلة البرلمانية قدمها البرلمانيون من الدائرة الحزبية العامة، فيما قدم 67 بالمئة من الأسئلة نواب الدوائر المحلية، وقدمت البرلمانيات 19 بالمئة من مجموع الأسئلة.

وعند تحليل الأسئلة النيابية على مستوى الدوائر الانتخابية تبين أن نواب دائرة عمان الأولى كانوا الأكثر تقديما للأسئلة النيابية حيث قدموا 14 بالمئة من الأسئلة، تلتها الزرقاء بنسبة 13 بالمئة، ثم إربد الأولى وعمان الثانية وعمان الثالثة بـ 5 بالمئة ودوائر المفرق واربد الثانية والعقبة بـ 4 بالمئة وفيما يتعلق بالاستجوابات قدم المجلس 7 استجوابات قدمها 6 نواب توزعت على 3 كتل برلمانية.

وفيما يتعلق بأداة الاقتراح برغبة لوحظ خلال هذه الدورة تزايد واضح في استخدامه من قبل النواب، حيث أظهرت البيانات أن مجلس النواب قدم 34 اقتراحا برغبة من خلال 16 برلمانية وبرلمانيا، وهو ما يعني زيادة بعدد الاقتراحات مقارنة بالبرلمان السابق في دورته الأولى والتي قدم خلالها النواب آنذاك اقتراحين برغبة، في حين لم يقدم نواب البرلمان الثامن عشر في دورته الأولى أي اقتراح برغبة.

كما قدم أعضاء المجلس 36 مذكرة، 10 منها قدمت من لجان نيابية، و24 من نواب أفراد، واثنتين قدمتهما كتلة حزب الميثاق وكتلة عزم.

وبلغ عدد المداخلات الرقابية 463 مداخلة، وبحسب تقرير (راصد) بينت نتائج التحليل أن 26 بالمئة من مداخلات النواب الرقابية كانت ضمن مؤشر المداخلة الرقابية النقدية، ويمكن توصيف هذا المؤشر بأن المداخلة احتوت نقدا مباشرا لأداء الحكومة أو وزارة معينة، و17 بالمئة ضمن مؤشر المداخلة الرقابية الإصلاحية ويمكن توصيف هذا المؤشر بأن المداخلة تضمنت طرح حلول أو توصيات أو مقترحات لتحسين الأداء، وتبين أن 9 بالمئة من المداخلات الرقابية كانت ضمن مؤشر الإشادة المؤسساتية، و13 بالمئة ضمن مؤشر المداخلات الرقابية المناطقية أو الخدمية، و35 بالمئة كانت خارج السياق الرقابي (توجيهية/دعائية)، ويمكن توصيف هذه المداخلات بأنها إشادة رمزية أو تحية أو مواقف وطنية عامة لا تتضمن مطالب مباشرة للسلطة التنفيذية، أو خطاب يروج لحزب معين أو كتلة دون مضمون رقابي أو مداخلة تتضمن تسويقا سياسيا مباشرا.

وفيما يتعلق بأداء الكتل البرلمانية بينت النتائج المستخلصة من الموقع الإلكتروني لمجلس النواب أن الكتل البرلمانية نفذت 66 نشاطا منها 17 زيارة ميدانية، وبالمقارنة مع نشاط الكتل في الدورة غير العادية الأولى في مجلس النواب التاسع عشر، إذ تبين أن الكتل نفذت 55 نشاطا منها 4 زيارات ميدانية فقط، أي أن الكتل البرلمانية في هذا المجلس ضاعفت الزيارات الميدانية بمقدار 4 أضعاف مقارنة بالمجلس السابق في دورته الأولى.

وبتحليل النشاطات على مستوى كل كتلة برلمانية تبين أن كتلة "عزم" هي الأعلى من حيث عدد الأنشطة بواقع 21 نشاطا، تلتها كتلة اتحاد الأحزاب الوسطية بواقع 17 نشاطا، ثم كتلة حزب "إرادة" و"الوطني الإسلامي" بـ 12 نشاطا، وكتلة الميثاق بـ6 أنشطة وكتلة تقدم 4 أنشطة وكتلة حزب جبهة العمل الإسلامي بـ3 أنشطة.

وفيما يخص تحليل الاقتراحات برغبة حسب تقديمها من أعضاء الكتل البرلمانية يتبين أن أعضاء كتلة حزب إرادة والوطني الإسلامي كانت الأكثر تقديما للاقتراحات برغبة بنسبة 47 بالمئة من مجموع الاقتراحات، تليها كتلة الميثاق حيث قدم أعضاؤها 21 بالمئة من الاقتراحات، ثم كتلة جبهة العمل الإسلامي 15 بالمئة، وكتلة اتحاد الأحزاب الوسطية 6 بالمئة، وكتلة "عزم" 3 بالمئة من مجموع الاقتراحات برغبة.

وعمل فريق "راصد" على تطوير منهجية تحليل الأسئلة البرلمانية التي قدمها أعضاء مجلس النواب في دورتهم الأولى، حيث اعتمد في هذه المنهجية على تقييم السؤال البرلماني المقدم، وفق مستويات تصنيف (نوعي، متقدم، مقبول، شكلي).

بترا

الإدارية النيابية" تناقش أسس الاستقطاب والتعيين بالوظائف الحكومية

عمان 21 أيار (بترا)- ناقشت اللجنة الإدارية النيابية، الأربعاء، معايير وشروط التقدم للوظائف الحكومية ضمن نظام الإعلانات المفتوحة، في إطار متابعة تنفيذ نظام التعيين الجديد بعد إلغاء ديوان الخدمة المدنية، بما يعكس توجه الدولة نحو التحديث الإداري وتكريس مبدأ العدالة في الفرص الوظيفية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة برئاسة النائب المحامي محمد الغويري، وحضور مساعد رئيس مجلس النواب هدى نفاع، ووزير الدولة لتطوير القطاع العام الدكتور خير أبو صعيليك، ورئيس هيئة الخدمة المدنية والإدارة العامة الدكتور فايز النهار.

وأكد الغويري، أهمية ضمان الوضوح في شروط الإعلانات الحكومية، مشيرا إلى أن اللجنة تتابع الملاحظات الواردة من المواطنين والمتقدمين، خصوصا ما يتعلق بشرطي التقدير الجامعي والعمر، بهدف تحقيق أعلى درجات الشفافية وتعزيز الثقة.

وأشار إلى أن التعديلات الأخيرة على نظام التعيين تتطلب مزيدا من التوضيح والتواصل مع الجمهور لضمان فهم آلية التقدم والمعايير المعتمدة، وتلافي أي لبس أو تفاوت في التطبيق.

بدورهم، طرح النواب: علي الخلايلة، أحمد عليمات، جميل الدهيسات، وليد المصري، عبد الحليم العنانبة، إبراهيم الصرايرة، ناصر النواصرة، شفاء صوان، فريال بني سلمان، ووسام الربيحات، جملة من الملاحظات المتعلقة بأسس وتعليمات التعيين الحكومية.

وأكدوا أهمية وجود معايير واضحة وشفافة يتم من خلالها تحديد شروط التقدم وآلية نشرها وتبريرها، مع اعتماد الكفاءة والخبرة كأساس للتقييم، ومنح فرص متكافئة لجميع المتقدمين، خاصة في ما يخص التقدير الأكاديمي والعمر.

من جهته، أكد أبو صعيليك، تفهم الحكومة للملاحظات المقدمة، مشيرا إلى أن التعيين في القطاع العام يعد من أبرز الملفات التي تهم الشارع، ويتطلب تضافر الجهود لتحقيق أهداف التحديث الإداري.

وقال إن الحكومة ماضية في مشروع إصلاح القطاع العام، وأن رفده بالكفاءات يشكل ركيزة أساسية لرفع مستوى الإنجاز وتحسين جودة الخدمات، مشددا على أن تحديث أنظمة التعيين بالاعتماد على مبدأ الكفاءة والجدارة يمثل أولوية مؤسسية.

وأشار إلى أن الحكومة ستطلق مجموعة من البرامج لتأهيل موظفي القطاع العام ورفع قدراتهم، بالإضافة إلى إعداد القيادات العليا والوسطى.

بدوره، أوضح النهار، أن الهيئة تتابع، ضمن مسؤولياتها الرقابية، جميع مراحل ملء الشواغر في الإعلانات المفتوحة، من خلال التحقق من وضوح الشروط ومبرراتها، ومدى توافقها مع طبيعة الوظائف والوصف الوظيفي المعتمد.

وقال إن الهيئة تشرف على إجراء الاختبارات، وتضمن توفر آلية واضحة وميسرة للاعتراض والتظلم لجميع المتقدمين ضمن إطار قانوني.

بترا

35.08 مليار دينار الدين العام للربع الأول و"المالية" تعزو الارتفاع لغايات تسديد اليوروبوند

عمان 21 أيار (بترا) رائف الشباب- بلغ رصيد الدين الحكومي حتى نهاية آذار الماضي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 35.080 مليار دينار أو ما نسبته 91.5 من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لآذار الماضي، مقابل 34.1784 مليار دينار في نهاية العام الماضي أو ما نسبته 90.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 شاملا مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه البالغة نحو 8.8 مليار دينار.

وعزت وزارة المالية هذا الارتفاع المؤقت في رصيد الدين العام نتيجة قيام الحكومة بالحصول على قروض ميسرة بسعر فائدة تنافسي جرى إيداعها لدى البنك المركزي الأردني، لغايات تسديد سندات اليورو بوندز التي تستحق في شهر حزيران المقبل.

وقالت الوزارة في نشرتها الشهرية، إن رصيد الدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آذار الماضي بلغ حوالي 19.6 مليار دينار أو ما نسبته 51.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لآذار الماضي، مقابل 19.335 مليار دينار في نهاية العام الماضي أو ما نسبته 51 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024.

وبلغ رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال نفس الفترة حوالي 15.4 مليار دينار أو ما نسبته 40.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لآذار الماضي مقابل 14.8 مليار دينار في نهاية العام الماضي أو ما نسبته 39.2 بالمئة من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2024.

ومن جانب آخر، بلغت خدمة الدين الخارجي/ فوائد (موازنة ومكفول) خلال آذار الماضي حوالي 24.4 مليون دينار، في حين بلغت تسديدات الأقساط الخارجية نحو 56 مليونا.

وعلى صعيد الإيرادات بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الأول من العام الحالي 2.163 مليار دينار، مقابل 2.060 مليار خلال نفس الفترة من العام الماضي، بارتفاع
مقداره 103 ملايين دينار أو ما نسبته 5 بالمئة.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال الربع الأول من العام الحالي 2.7 مليار دينار مقابل2.488 مليار للفترة نفسها من العام الماضي مسجلاً ارتفاعا مقداره
212مليون دينار أو ما نسبته 8.5 بالمئة.

وجاء الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة زيادة النفقات الجارية بمقدار 147 مليون دينار أو ما نسبته 6.2 بالمئة، وزيادة النفقات الرأسمالية بحوالي 65
مليونا أو ما نسبته 65.2 بالمئة.

وأشارت الوزارة إلى أن هذه التطورات السابقة أسفرت عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الأول من العام الحالي بعد المنح حوالي 537 مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ حوالي 428.8 مليون ينار للفترة نفسها من العام الماضي، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية 540.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025، مقابل 478.3 مليون للفترة نفسها من عام 2024.

بترا

تجارة الأردن ترحب بنتائج زيارة الوفد الحكومي إلى سوريا

عمان 21 أيار (بترا) – رحبت غرفة تجارة الأردن بنتائج زيارة الوفد الحكومي الأردني إلى الجمهورية العربية السورية، وما أفضت عنها من اتفاقات وتفاهمات إيجابية خلال انعقاد الدورة الأولى لمجلس التنسيق الأعلى بين البلدين، والتي عقدت في دمشق برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية والمغتربين السوري أسعد الشيباني، بمشاركة عدد من الوزراء من كلا الجانبين.

وأكد النائب الأول لرئيس الغرفة جمال الرفاعي في بيان الأربعاء، أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز التعاون الثنائي وتفتح آفاقا واعدة لتكامل اقتصادي يخدم مصالح البلدين الشقيقين، ويسهم في تنشيط حركة التبادل التجاري والاستثماري وعودة انسيابية حركة السلع والخدمات.

وأوضح أن إنشاء مجلس للتنسيق الأعلى بين الأردن وسوريا سيعمل على تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين بالعديد من المجالات، ولا سيما بمجالات التجارة والمياه والنقل والطاقة، مؤكدا أن ذلك سيسهم في بناء مرحلة جديد لعلاقاتهما الاقتصادية تخدم مصالحهما المشتركة.

وثمن ما تضمنته المباحثات من تأكيد تعزيز العلاقات الثنائية والارتقاء بها، خصوصا في ضوء التوجه الأردني لدعم جهود الحكومة السورية في إعادة إعمار سوريا، والتعافي من تداعيات المرحلة السابقة، بما في ذلك مواجهة التحديات الاقتصادية واللوجستية المصاحبة للمرحلة الانتقالية.

وأشار إلى أن القطاع الخاص الأردني يمتلك خبرات واسعة في مجالات الإعمار، البنية التحتية، الخدمات اللوجستية، والطاقة، ويمكن أن يلعب دورا مهما في دعم الجهود السورية لإعادة البناء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد الرفاعي، أن هذا التوجه يعكس الرؤية الاستراتيجية للمملكة في دعم استقرار سوريا وعودتها التدريجية إلى محيطها العربي ويعزز من فرص التعاون بين قطاعي الأعمال في البلدين في مشاريع تنموية مشتركة، خاصة في مجالات المقاولات، النقل، الطاقة والمناطق الحرة.

وأعرب عن دعم الغرفة الكامل لما تم التوافق عليه بشأن عقد اللجنة الاقتصادية المشتركة في تموز المقبل، وتنظيم منتدى أعمال يضم ممثلي القطاع الخاص، مؤكدا أهمية إعادة تشكيل مجلس الأعمال الأردني السوري المشترك كمنصة فاعلة لتقوية العلاقات بين مجتمع الأعمال في البلدين.وشدد على أن القطاع الخاص الأردني ينظر بإيجابية إلى الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع سوريا، ويأمل أن تسهم خارطة الطريق التي تم اعتمادها في معالجة التحديات القائمة وإتاحة فرص جديدة للشراكات والمشاريع المشتركة، لا سيما في مجالات الترانزيت والطاقة والتبادل الصناعي.

وأكد استعداد الغرفة والقطاع التجاري والخدمي للتعاون مع الجهات الرسمية من كلا البلدين، لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه والمشاركة الفاعلة في الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، بما يعود بالنفع على شعبي البلدين الشقيقين.

يشار إلى أن وفد اقتصادي أردني يمثل القطاع التجاري والخدمي، سيقوم بزيارة عمل رسمية إلى سوريا في 26 من الشهر الحالي، لبحث مستقبل علاقات البلدين الاقتصادية وبما يخدم مصالحهما المشتركة.

وتعتبر الزيارة الأولى الرسمية للقطاع التجاري والخدمي تحت مظلة غرفة تجارة الأردن، بالتنسيق مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين والسفارة الأردنية بالعاصمة دمشق، واتحاد غرف التجارة السوري.

بترا الراي

الجغبير يدعو لإعداد دراسات جدوى حول فرص التصدير للأسواق الأوروبية

عمان 21 أيار (بترا)- دعا رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان المهندس فتحي الجغبير إلى تكثيف الجهود الحكومية بالتعاون مع غرف الصناعة لإعداد دراسات جدوى حول الفرص التصديرية للسلع الأردنية، لتمكينها من دخول الأسواق الأوروبية، خاصة السوق الألمانية التي تعد من أكبرها.

وقال الجغبير، خلال مشاركته بفعاليات الملتقى الاقتصادي العربي الألماني في برلين، إن نحو 20 بالمئة من واردات الأردن تأتي من أسواق الاتحاد الأوروبي، وبقيمة وصلت إلى 2.861 مليار دينار في 2024، مقابل صادرات أردنية إلى الاتحاد الأوروبي بلغت 427 مليون دينار.

وأشار إلى وجود اختلال في الميزان التجاري لصالح أوروبا، رغم وجود اتفاقية موقعة بين المملكة والاتحاد الأوروبي، ما يستدعي بحث المعيقات والتحديات التي تواجه زيادة الصادرات الأردنية إلى هناك.

وأكد أن غرف الصناعة تعزز التبادل التجاري بين الشركات الأردنية والمشترين الأوروبيين من خلال المشاركة بالمعارض التجارية والفعاليات، وتنظيم زيارة للوفود الصناعية إلى الأسواق الأوروبية المستهدفة، ومنها السوق الألمانية، لعقد لقاءات عمل ثنائية مع المراكز التجارية الكبرى.

وزار الجغبير، عددا من المراكز التجارية الكبرى في برلين للاطلاع على مدى تواجد المنتجات الصناعية الأردنية فيها وللالتقاء بمسؤولي بعض هذه الأسواق، وحثهم على زيادة تواجد المنتجات الصناعية الأردنية فيها.

ولفت إلى أن الصناعات الأردنية حققت تميزا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، جعلها تتواجد وبقوة في عدد من المراكز التجارية في العديد من دول العالم، ومنها الولايات المتحدة.

بترا

تجارة العقبة" تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين

العقبة 21 أيار (بترا)- بحثت غرفة تجارة العقبة، خلال لقاء مع السفير الصيني لدى المملكة، تشن تشوان دونغ، سبل تعزيز التعاون المشترك، إضافة إلى مناقشة أبرز التحديات التي تواجه المستوردين من الصين عبر العقبة.

ووفق بيان صادر عن الغرفة، تناولت المباحثات تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول للتجار الأردنيين الراغبين بالسفر إلى الصين، مشددة على ضرورة التنسيق مع القسم الاقتصادي والتجاري في السفارة الصينية بهذا الخصوص.

وأكدت الغرفة أهمية مشاركة المستثمرين والتجار في العقبة في المعارض التي تقام في الصين، إلى جانب إعادة تفعيل المعرض الدائم للمنتجات الصينية في الأردن، بما يخدم القطاع التجاري ويسهم في تعزيز مكانة المملكة كمركز تجاري إقليمي لدول المنطقة.

من جهته، أوضح السفير دونغ، أن السفارة ستنشر عبر موقعها الإلكتروني الرسمي تفاصيل التسهيلات الجديدة التي أقرتها الحكومة الصينية لمنح تأشيرات الزيارة للتجار وأصحاب الأعمال.

وقال إن القسم الاقتصادي والتجاري في السفارة سيتعاون مع "تجارة العقبة" لتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات، من خلال اعتماد كتب التوصية الصادرة عن الغرفة لأعضائها المهتمين بالسفر إلى الصين لمتابعة أعمالهم التجارية.

وأشار إلى أن الحكومة الصينية ستعمل، بالتنسيق مع شركات الشحن والملاحة المملوكة لها، على خفض أجور الشحن قدر الإمكان بما يغطي التكاليف التشغيلية، والعمل على إزالة أية عقبات تعيق حركة الشحن من وإلى الصين.

وأكد أن بلاده ترحب باستيراد المزيد من المنتجات الأردنية، وتسعى إلى تعزيز حجم الاستثمارات الصينية في المملكة، معتبرا الأردن بوابة استراتيجية لدخول الأسواق العربية.

بترا

تحسينات مرورية على تقاطع الملكة علياء لتخفيف الازدحام على شارع الأردن

عمان 21 أيار (بترا)- باشرت أمانة عمان الكبرى بتنفيذ تحسينات مرورية شاملة على شارع الأردن – تقاطع الملكة علياء، بالتعاون مع إدارة السير، ضمن جهودها في تطوير البنية التحتية المرورية في العاصمة، بهدف تعزيز انسيابية الحركة المرورية القادمة من وإلى محافظات الشمال وتخفيف الازدحامات على هذا المحور الحيوي.

وبحسب بيان لـ"الأمانة"، تتضمن الأعمال إلغاء الإشارة الضوئية على التقاطع بشكل نهائي، وإجراء توسعة على الشوارع الرئيسية والمداخل المؤدية إلى التقاطع، إلى جانب تحسين الأرصفة والبنية التحتية الجانبية، بما يسهم في رفع القدرة الاستيعابية للطريق وتحقيق انسياب مروري أفضل.

وأوضح مدير دائرة عمليات المرور في "الأمانة"، المهندس شادي الروابدة، أنه تم تحويل الإشارة الضوئية على تقاطع الملكة علياء إلى وضعية "الفلشر" منذ فترة، مع مراقبة الموقع ودراسة أثر الحركة المرورية بشكل مستمر، ما مكن الفرق المختصة من تقييم الوضع واتخاذ القرار المناسب بإلغاء الإشارة وتنفيذ التحسينات اللازمة.

وتؤكد "الأمانة" أن هذه الإجراءات تأتي ضمن رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين كفاءة شبكة الطرق ورفع مستوى السلامة المرورية، واستجابة لازدياد الحركة على شارع الأردن.

كما ستقوم "الأمانة" بتوفير جميع وسائل السلامة العامة والإرشاد المروري في مواقع العمل، مع تواجد كوادر ميدانية من إدارة السير لتنظيم حركة المركبات ومتابعة أي تأثيرات مرورية ناتجة عن الأعمال

بترا

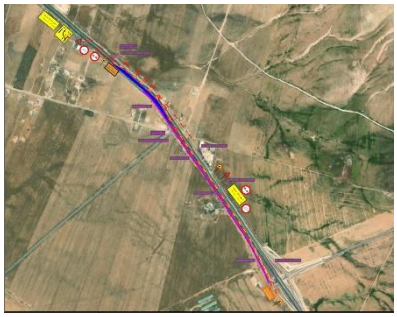

الأشغال: بدء تنفيذ مشروع تحسين تصريف مياه الأمطار في "نفق حوشا "

عمان 21 أيار (بترا)- أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان، الأربعاء، بدء تنفيذ مشروع رئيسي لتحسين نظام تصريف مياه الأمطار، وإجراء صيانة شاملة لنفق حوشا في محافظة المفرق، وذلك اعتبارا من يوم غد الخميس، بتكلفة نصف مليون دينار، ومدة تنفيذ تقدر بخمسة أشهر.

وبحسب بيان للوزارة، يتضمن المشروع تنفيذ خط تصريف رئيسي باستخدام أنابيب إسمنتية بقطر 1200 ملم، وإنشاء مناهل جديدة لتصريف وتفتيش المياه، إلى جانب أعمال الحفر والردم، وإعادة تأهيل شاملة للطبقات الإسفلتية. كما ستشمل الأعمال صيانة المنشآت المائية المجاورة للنفق لضمان تصريف سلس لمياه الأمطار ومنع تجمعها.

ويأتي تنفيذ المشروع استجابة للمشاكل المتكررة التي يعاني منها "نفق حوشا" خلال مواسم الأمطار، والتي تؤثر سلبا على حركة المرور وسلامة المواطنين، ومن المنتظر أن يسهم المشروع في تحسين البنية التحتية، وتعزيز السلامة المرورية في هذه المنطقة الحيوية.

وأوضحت الوزارة أنه سيتم تنفيذ تحويلات مرورية مؤقتة تشمل فصل مسار الطريق القادم من جسر الرمثا، مع تركيب حواجز بلاستيكية مدعمة بإشارات تحذيرية وإرشادية.

وناشدت الوزارة السائقين ضرورة الالتزام بالسرعات المحددة، واتباع تعليمات فرق العمل والمرور، وأخذ الحيطة والحذر عند المرور بموقع المشروع.

بترا

طقس حار اليوم ومعتدل الجمعة والسبت

عمان 22 أيار (بترا)- ترتفع درجات الحرارة اليوم الخميس، لتسجل أعلى من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة بنحو 6-7 درجات مئوية، ويكون الطقس حارا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية والسهول، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شرقية معتدلة السرعة تتحول في ساعات المساء إلى شمالية غربية تنشط أحياناً وتكون مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

وبحسب تقرير ادارة الارصاد الجوية، يطرأ يوم غدٍ الجمعة، انخفاض ملموس على درجات الحرارة، لتعود إلى معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة، ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارا نسبيًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط بين الحين والآخر مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

وترتفع درجات الحرارة قليلاً السبت، ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارا نسبيًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً مثيرة للغبار في مناطق البادية.

ويطرأ الأحد، ارتفاع قليل آخر على درجات الحرارة، ويكون الطقس حارا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية والسهول، وحارا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية إلى شمالية شرقية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين 36 - 15 درجة مئوية، وفي غرب عمان 34 - 13، وفي المرتفعات الشمالية 30 - 11، وفي مرتفعات الشراة 32 - 12، وفي مناطق البادية 38 - 17، وفي مناطق السهول 36 - 15، وفي الأغوار الشمالية 37 - 19، وفي الأغوار الجنوبية 39 - 23، وفي البحر الميت 38 - 22، وفي خليج العقبة 38 - 22 درجة مئوية.

بترا